

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/50
TD/B/COM.3/EM.16/3
27 November 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية
اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية
للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق
تعزيز القدرة الإنتاجية: تمويل التكنولوجيا
جنيف، ٢٨-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

تقرير اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية: تمويل التكنولوجيا

المعقد في قصر الأمم، جنيف
من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	الأول - موجز أعده الرئيس
٢٠	الثاني - مسائل تنظيمية
	المرفق
٢١	الحضور

الفصل الأول

موجز أعده الرئيس

١ - درس اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية: تمويل التكنولوجيا، السياسات والبرامج الوطنية في كل من القطاعين العام والخاص لتمويل التكنولوجيا التي تحتاجها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للتنافس في مجال الاقتصاد العالمي. وحدد الخبراء في نقاشاتهم السياسات والممارسات المثلى لتنظر فيها لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية عملاً بالفقرتين ١١٩ و ١٥٦ من خطة عمل بانكوك (TD/386).

٢ - وقال الأمين العام للأونكتاد إن العائق الرئيسي لبقاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على قيد الحياة ونموها يتمثل في افتقارها للتمويل. فبدون التمويل، بقيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في معظمها في شرك التوازن الهش، غير قادرة قط على تحقيق إمكاناتها الكاملة. إنها حقيقة ثابتة بالرغم من أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم توفر القسط الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي وتشغل الجزء الأكبر من القوة العاملة وتتحكم في معظم القدرة الإنتاجية في جميع البلدان. وعلاوة على ذلك، غدا تعزيز القدرة الإنتاجية في البلدان النامية أمراً أكثر إلحاحاً في فترة ما بعد الدوحة. فلا يمكن أن تحول فرص التجارة والاستثمار إلى حقيقة ملموسة إلا إذا كانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية قادرة على المنافسة. ولقد شكل تطوير التكنولوجيا عاملاً حاسماً لتحديد بواسطته قدرة المشاريع في البلدان النامية على المنافسة في الأسواق العالمية. وإن هذا التطوير تطلب تمويلاً بالإضافة إلى المعلومات وإلى نظام عادل لحقوق الملكية الفكرية.

٣ - وقدم أحد الأخصائيين عرضاً عاماً لمصادر التمويل من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة على التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، شدد على أهمية رؤوس الأموال المجازفة كمصدر لرؤوس أموال المشاريع عالية التكنولوجيا. ومع ذلك، فبدون توفر حوافز أخرى، كضمانات القروض، فإن مصارف القطاع الخاص لن تمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة على التكنولوجيا بسبب ما ينطوي عليه تمويل مثل هذه المشاريع من مخاطر كبيرة. ومن بين مصادر القطاع الخاص الأخرى، هناك أسواق الأوراق المالية الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والإجارة واثتمانات الموردين. ويمكن للحكومات أن تلعب دوراً في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة على التكنولوجيا في الحالات التي يصعب فيها على القطاع الخاص تمويلها، لأسباب مختلفة، كخطر المدة المقترن بمشاريع البحث والتطوير والابتكار. ففي العديد من الحالات، كانت سياسات الحكومة موجهة صوب المشاريع الكبرى، مما أعاق القدرة التنافسية لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١- التحديات والاستجابات الرئيسية لتمويل التكنولوجيا

- ٤- ولاحظ الخبراء أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل مجموعة متنوعة من حيث قدرتها على اكتساب التكنولوجيا والسيطرة عليها ومن حيث قدرتها على الابتكار المتواصل. ولقد شمل النقاش كلاً من المشاريع القائمة على التكنولوجيا العالية والمشاريع القائمة على التكنولوجيا البسيطة أو المتوسطة، والتي هي جميعاً مطالبة باكتساب التكنولوجيات الجديدة والسيطرة عليها. كما لاحظ الخبراء أن أنجع طريقة لمعالجة مشاكل محددة كانت من خلال اعتماد تدابير معينة تأخذ بعين الاعتبار مستوى تنمية البلدان وتناولوا الجوانب الخاصة بنوع المشروع الصغير أو المتوسط الحجم والأخطار التي ينطوي عليها ودورة حياته.
- ٥- وقدم أحد الأخصائيين إطار عمل يصف الأخطار المتنوعة التي واجهها الممولون في تعاملهم مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة على التكنولوجيا العالية وكيفية استجابتهم لتلك الأخطار من حيث نوع التمويل المقدم:

المشكلة/الخطر	الاستجابة
خطر يتعلق بالأصول (غياب أصول معززة بضمانات)	بدائل ضمان
خطر يتعلق بصاحب المشروع	شراكات مع مقدمي خدمات الأعمال
خطر يتعلق بالتكنولوجيا	رؤوس أموال مجازفة
خطر يتعلق بالمدة	ضمانات للقروض/رأس مال سهمي

- ٦- وفيما يتعلق بدورة حياة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تحتاج المنشآت الناشئة إلى الأموال البدئية من العائلة والأصدقاء والمؤسسين. ولكن المنشآت الناشئة القائمة على التكنولوجيا العالية قد تحتاج كذلك إلى إعانات من الحكومة، بما في ذلك إعانات للبحث والتطوير والابتكار. وعندما تقترب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من طور التعادل، تكون رؤوس الأموال المجازفة والخوافز الضريبية مفيدة جداً. وخلال مراحل النمو، تصبح هناك حاجة إلى رؤوس أموال القروض، ويمكن للإجارة أن تشكل وسيلة بديلة لتمويل التوسع. وأخيراً، عندما تقترب من مرحلة النضج، فإن الأسواق المالية والمبيعات التجارية والإصدارات الأولية للجمهور يكون لها دور تلعبه.

- ٧- وناقش الخبراء العديد من التحديات الحاسمة التي يجب التغلب عليها بغية حل مشكلة تمويل التكنولوجيا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

سياسة حكومية واضحة بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٨- فيما يتعلق باستحداث بيئة مناسبة ومواتية لتشجيع وتيسير الدعم المطلوب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة على التكنولوجيا في الاقتصادات النامية، فإن الدور التفاعلي للمصارف المركزية و/أو الآليات المنظمة للخدمات المالية المعنية يكتسي أهمية بالغة. فمن المهم أن تضع الحكومة والوكالات التابعة للقطاع العام، بما فيها المصرف المركزي، خلال المراحل الأولية، إطاراً لسياسة تسمح بتوجيه الأموال الكافية لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتبين الإحصاءات أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالرغم من أنها توفر القسط الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي وتشغل العدد الأكبر من القوة العاملة، فإنها لا تظفر إلا بحصة ضئيلة من الأموال المتاحة للإقراض. وفي هذا الصدد، فإن اتفاق بازل الثاني لرؤوس الأموال والمعلق حالياً يحتاج إلى مراجعة دقيقة فيما يتعلق بآثر نظام موازنة الأخطار الجديد على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فمن خلال توجيه الممولين نحو الاتجاه الصحيح، يمكن للجهات المنظمة أن تستكشف آليات مخصصة (حصص وأهداف) تنتفع منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الموجهة للأغراض التكنولوجية. ومن الأكد أن المزيد من الشفافية من شأنه أن يؤثر في الممارسات التي تعتمد عليها المصارف التجارية في مجال الإقراض. يمكن للمصرف المركزي أن يطلب، على سبيل المثال، الكشف عن تركيبة حوافض القروض المصرفية من طرف مختلف فئات المقرضين. وأقر الخبراء أن هناك حاجة لاعتماد تدابير خاصة من جانب الحكومة/المصرف المركزي، بما فيها تدابير تهدف إلى التقليل من الأخطار التي تلاحظها المصارف. وللتشجيع على الإقراض من أجل تمويل التكنولوجيا، بما في ذلك البحث والتمويل والابتكار المستمر، فإن دعم الإسهام في شكل رؤوس أموال استثمارية قد يتطلب ضمانات من الحكومة.

٩- ويمكن أن يكون لشركات التمويل غير المصرفية دور وأثر هامان في تيسير حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل، كإلجارة والشراء التأجيري وتمويل المعدات. وفي هذا الصدد، ينبغي مراجعة علاقة هذه الشركات مع المصرف المركزي/السلطة التنظيمية. وبالخصوص، فإن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قد يجيز تلقي ودائع من الجمهور الواسع كنسبة مئوية من صافي أموالهم الخاصة.

الفجوات في المعلومات

١٠- هناك تفاوتات هامة في مستوى المعلومات تمنع الممولين من خدمة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو وافٍ. أولاً، يصعب عليهم كثيراً التحكم في تكاليف معاملاتها وفي المخاطر التي ينطوي عليها التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لأن هذه المشاريع لا تقدم معلومات مالية موثوق فيها ولا خطط أعمال مستهدفة واقعية. ثانياً، تنقص الممولين معلومات حول فرص الأعمال الجيدة للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم/تمكينها من القروض. ثالثاً، قد تؤدي الفجوة في المعلومات بالمقاولين إلى أن يأخذوا على عاتقهم أخطاراً هم في غنى عنها كما أنهم قد لا يرغبون في المشاركة في إدارة المشروع. ويمكن للوكالات المعنية بدعم

المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تساعد في معالجة هذه النقائص عن طريق تيسير شبكات المعرفة وإنشاء الشبكات والنهوض بالعناية الوافية للتكنولوجيا. كما أن الدعم مطلوب أيضاً من الهيئات المهنية فيما يتعلق بمعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات والمعايير الفنية والتصديقات وهلم جرا.

الضمان

١١ - تجري معالجة الفجوات في المعلومات، وكذلك مشكلة الضمان، بواسطة عدد من التقنيات الجديدة لإدارة المخاطر تتضمن نهج ائتمانية بسيطة. وتعتمد هذه النهج على تسجيل البيانات المتعلقة بالإيرادات النقدية في الوقت الحقيقي والمتابعة الإلكترونية للمعاملات الخطرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوفير بيانات أفضل عن قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على السداد و/أو عن ربحيتها في المستقبل. فالبعض من الممولين يجذبون مثل هذه المعلومات على الضمانات التي تقوم على الأصول الثابتة التي عادة ما تكون في شكل أصول غير سائلة وذات قيمة غير مضمونة. إلا أن اعتماد هذه التقنيات قد تعترضه بعض المعوقات إذا لم تتحلل الهيئات المنظمة للقطاع المصرفي عن اشتراطاتها التقليدية المتعلقة بالحصول على ضمانات كطريقة رئيسية للتقليل من الخطر.

مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على كسب الثقة الائتمانية

١٢ - يمكن الحد من تكاليف المعاملة ومن الأخطار المتصلة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إذا وقع تعزيز هذه المشاريع بواسطة خدمات التطوير وعن طريق إنشاء تكتلات. وتكتسي خدمات الخبرات التكنولوجية وإنشاء التكتلات أهمية خاصة لنجاح عملية التطوير التكنولوجي، وبالخصوص لاعتماد تكنولوجيات جديدة وإتقانها. فمثل هذه الخدمات يمكن أن تحسن من الثقة الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وربما تكون أكثر فعالية بالمقارنة بتكاليفها لو شكل الممولون شراكات مع مؤسسات معنية بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بدلاً من أن يحاولوا توفير تلك الخدمات بأنفسهم.

الصلات التجارية

١٣ - هناك العديد من البلدان النامية التي تفتقر إلى سوق محلية كبيرة الحجم وإلى المهارات الكافية لتطوير سلع وخدمات قادرة على المنافسة عالمياً. ويمكن للحكومات أن تدعم تطوير هذه السلع والخدمات عن طريق تدابير تشجع الصلات التجارية بين المستثمرين الأجانب و/أو المشاريع الكبرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن أن تمنح حوافز للمغتربين الذين يعتزمون الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الموجهة نحو التكنولوجيا أو الإسهام برؤوس أموال المجازفة في بلدانهم الأصل.

رأس المال المجازف

١٤ - لاحظ الخبراء إجماع المصارف عن خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب ما تراه فيها من مخاطر مرتفعة والتكاليف الناشئة عن التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن التقليل من بعض تلك المخاطر والتكاليف عن طريق التدابير السالفة الذكر. كما لاحظ الخبراء أن المصارف هي التي تمثل في البلدان النامية الممولين الرئيسيين. لذلك، هناك حاجة لتطوير صناعة لرأس مال المشاريع المشتركة بغية توفير رأس مال المخاطرة. ويمكن لرأس المال المجازف أن يكمل مصادر رأس المال غير الرسمية التي استخدمتها المشاريع الناشئة وخلال مراحل النمو الأولي قبل أن تكتسب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم سجل أداء. بيد أن تطوير صناعة رأس المال المجازف تقتضي بيئة تجارية مستقرة وذات آفاق واضحة وهياكل أساسية هامة، بما في ذلك شفافية المعلومات المالية وموثوقيتها، ونظاماً قانونياً وتنظيماً ملائماً وفرص انسحاب بفضل تواجد مؤسسات اقتصادية وأسواق مالية بلغت درجة النضج ومديرين متدربين في مجال الاستثمار ودعمًا ماليًا من الحكومة، وكذلك شراكات بين القطاعين العام والخاص.

الحوافز المالية والضريبية للقروض ورأس المال السهمي

١٥ - تحتاج الحكومة في بعض الحالات إلى تطوير تمويل التكنولوجيا مباشرة عن طريق توفير المساعدة المالية في شكل إعانات، وخاصة في الحالات التي تؤدي فيها الشكوك وآجال التنفيذ الطويلة إلى تثبيط همة الممولين العاديين. وتصدق هذه الملاحظة بالخصوص على المشاريع الناشئة القائمة على التكنولوجيا العالية في ميدان البحث والتطوير. ويمكن للحكومة أيضاً أن تشجع الممولين على خدمة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال عدد من الحوافز الضريبية لفائدة الدائنين والمستثمرين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نفسها. وتشمل هذه الحوافز تسهيلات ضريبية لفائدة الممولين (مثل معدلات ضريبية منخفضة للممولين على دخلهم من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) ومعدلات ضريبية منخفضة على أرباح رأس المال وخيارات شراء أسهم مخصصة من الإيراد الخاضع للضريبة (أي "مقابل ما يُضاف من قيمة").

ضمانات الحكومة للقروض ورأس المال السهمي

١٦ - ينظر الخبراء عموماً إلى برامج الضمان بصورة سلبية جداً لأن العديد منها تُوج بالفشل والقليل منها ظل قابلاً للاستدامة. وعديدة هي برامج ضمان القروض التي أفضت إلى نتائج ضعيفة لأنها فشلت في بلوغ الفئة المستهدفة عادة بسبب الانتشار البطيء وانعدام الحذر في الإقراض مما أحدث مشاكل خطر معنوي وامتناع المصارف عن المشاركة في مثل تلك البرامج بسبب سوابق التسوية المتأخرة من جانب الكفيل في حالات التخلف عن الدفع. وإذا كانت الضمانات تجدد ما يبررها في إخفاقات السوق الشديدة، فإنه ينبغي أن تكون ضمانات

جزئية بحيث يتقاسم الخطر كل من القطاعين العام والخاص. وإن إشراك المؤسسات غير المصرفية في مثل هذه البرامج من شأنه أن يعزز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ويوفر المعلومات الفنية لكل من الممولين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نفسها. وإن أثبتت بعض البرامج الخاصة بضمان الأسهم جدواها، فمن المهم أن تتضمن مثل تلك البرامج تقاسم الخطر مع القطاع الخاص.

التناسق بين المقتضيات الدولية والتدابير الوطنية لتمويل التكنولوجيا

١٧- نظر الخبراء كذلك في ما إذا كانت التدابير الوطنية المعتمدة لتمويل التكنولوجيا تتسق مع اتفاقيات متعددة لمنظمة التجارة العالمية، وبالخصوص تلك المتعلقة بإعانات الدعم. ولاحظ أحد خبراء منظمة التجارة العالمية أنه منذ زوال تدابير إعانات الدعم غير المطبقة، فإن كل التدابير التي هي قيد المناقشة ربما كانت دون "ضمان قانوني" وقد تخضع إلى مضايقات إجرائية. واعتبر أحد الخبراء أن "الضمان القانوني" لتمويل العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير مسألة ينبغي أن تعني البلدان النامية وحدها، دون البلدان المتقدمة، لأن هذه البلدان قد انتفعت بالفعل كثيراً من أنظمة الابتكار الوطنية الممولة من الحكومة التي يصعب تكرارها في البلدان النامية والتي لا تتماشى، على ما يقال، مع مبادئ منظمة التجارة العالمية وقواعدها.

إعلان الدوحة الوزاري

١٨- أحاط الخبراء علماً بإعلان الدوحة الوزاري، وخاصةً الفقرة ٣٧ منه المتعلقة بالتجارة ونقل التكنولوجيا، واتفقوا على أن الحصول المتيسر على التكنولوجيا شكّل عنصراً أساسياً بالنسبة للبلدان النامية، وفي الأغلب عن طريق تدابير تحركها قوى السوق، ولكن مع دعم من السلطات العامة في حالات قصور السوق أو الحنة البشرية الحادة. واقترح أحد الخبراء تعديل أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بنقل التكنولوجيا أو تعزيزها للتقليص من الهوة المتسعة بين "العارف" منها و"غير العارف". وفي هذا الصدد، طُلب إلى الأونكتاد أن تواصل التفاعل مع الفريق العامل المعني بالتجارة ونقل التكنولوجيا بحيث يقع تعديل أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي أعاقَت تمويل التكنولوجيا ونقلها، وذلك وفقاً لاحتياجات البلدان النامية.

العمل مستقبلاً

١٩- بحث الخبراء إجراءات متابعة متنوعة، بما فيها:

- صياغة خطط عمل وطنية، مع منظور جنساني، لتحسين حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تمويل التكنولوجيا؛

- مطالبة من الأونكتاد بإنشاء شبكة/قائمة خبراء لتقديم النصح حول هذه المسألة، بحيث تتمكن الأونكتاد من الاستجابة بصفة أفضل إلى طلبات آحاد البلدان؛
- وضع مشروع مساعدة تقنية يطور أداة تقديرية لتقييم قدرة بلد ما على تمويل التكنولوجيا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإعداد خطة عمل لتدارك نقاط الضعف التي يقع تحديدها. وقد يشمل ذلك برامج وتمويلاً لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على اكتساب التكنولوجيات الجديدة؛
- توسيع الحوار بين المنظمات الدولية فيما يتعلق بتفسير ثابت للاتفاقيات الدولية المنطبقة على مسائل تمويل التكنولوجيا؛
- استكشاف سبل ملموسة لتنفيذ توافق الآراء الحاصل في مونتيري بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ميادين البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات وهياكلها الأساسية وتيسير شراكات المشاريع؛
- التوصية بأن تعقد لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية اجتماع خبراء يُعنى باستحداث التكنولوجيا ونقلها ونشرها وعلاقة ذلك بمفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها واختصاصاتها المحددة الممكنة مستقبلاً، بما في ذلك تدابير محددة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال التكنولوجيا.

٢- المصارف والإجارة وغير ذلك من المصادر القائمة على الديون لتمويل التكنولوجيا

٢٠- أعطى الخبراء عدداً من الأمثلة عن مصارف تجارية أخذت في تعديل أنظمتها الخاصة بتقييم الثقة الائتمانية بقصد الوصول الأفضل إلى قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فلقد قامت مؤسسة Koçbank التركية ببعض التغييرات التنظيمية للتعامل مع سوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم باستخدام نهج يقوم على الاحتياجات وتركز على العملاء. ومن بين المنتجات والخدمات التي طورها البنك لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، هناك نظام الخصم "CEKKART" والبوابة التجارية "KOBILINE". فالمنتج الأول يتمثل في نظام خصم مباشر مغلق يعتمد البطاقة على ذمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المتعاقد عليها من الباطن. ويوفر هذا النظام: (أ) خطوط ائتمان بسعر معقول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ب) حوافز مالية إضافية من المتعاقدين من الباطن (المشاريع الكبرى)؛ (ج) خفض التكاليف عن طريق إلغاء العمولات والرسوم. أما المنتج الثاني (KOBILINE)، فيمثل أول بوابة تجارية أُحدثت في تركيا. فهي هيئات مركزية توفر خدمات متنوعة للمشاريع الصغيرة، كقوائم المنتجات والهياكل الأساسية للدفع وأدوات الإبلاغ والمساندة اللوجستية وحلول

شاملة على الشبكة والوصول إلى شبكة الإنترنت وعنوان البريد الإلكتروني والتعلم عن بُعد. ويبلغ حالياً عدد المشاريع والمقاولين المسجلين في إطار نظام KOBILINE نحو ٢٣ ٠٠٠.

٢١- وضعت مؤسسة هونغ كونغ لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEloan Hong Kong) حلولاً جديدة لمنح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بقبولها فكرة أن هذه المشاريع "ليست قوية" ولا يمكنها أن توفر معلومات مالية معقدة. والأهم من ذلك، هو أن المعلومات التقليدية المطلوبة، كالبيانات المالية والإسقاطات المتعلقة بالإيرادات النقدية وخطط الأعمال المستهدفة جامدة وقديمة إلى درجة أنها لا تصلح للحكم على الخطر التجاري المتصل بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل المعلومات الموثوق فيها التي يمكن الحصول عليها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: (أ) مَنْ هم عملائها؛ (ب) ما هو حجم مبيعاتها لعملائها؛ (ج) كم عدد العملاء الذين سوف يسددون المبالغ المستحقة عليهم. وتستخدم مؤسسة SMEloan الإنترنت للحصول على تلك المعلومات من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المقترضة في الوقت الحقيقي بغية استحداث نموذج ديناميكي لإدارة المخاطر وخدمة القروض في مجال إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتُمنح القروض لقاء الإيرادات النقدية والأداء التجاري وتكون مضمونة بحسابات المدينين. ويركز النموذج الخاص بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المعطيات الكمية للقيام بتقديرات ثابتة عن الائتمانات من خلال تحليل العلاقة الثلاثية بين الإيرادات النقدية والمبيعات وحسابات المدينين. كما يُخفّض النموذج من تكاليف خدمة القروض عن طريق تفعيل الإنترنت للحصول على المعلومات من طالبي القروض في الوقت الحقيقي على شبكة الإنترنت. ومن خلال القدرة على القياس، وتناسق تقييم الائتمان، يمكن لمؤسسة SMEloan أن تركز فقط على أولئك المقترضين الذين تظهر بشأنهم اختلالات وأن تنتقل إلى تصحيح الحالات التي تكشف عن مشكلات قبل أن يتبينها دائنون آخرون.

٢٢- تركز التدخلات المالية لمصرف ICIC (الهند) في مجال التكنولوجيا على التكتل ومستوى النظام. وتشمل التمويل المجمع ونماذج الأعمال مع الأعمال والدفع عن طريق الإنترنت في مجموعات مغلقة للمستخدمين. وتتضمن مبادرات المصرف في مجال إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالخصوص بوابة على ذمة هذه المشاريع، وتمويل سلسلة إمداد في إطار حلقات منافذ الأعمال مع الأعمال وحلولاً تعتمد البطاقات الذكية ودور ثانوي لشبكة تمويل التكنولوجيا. وبتعزيز استخدام التكنولوجيا لتدعيم القدرة على تقديم الخدمات، يوفر المصرف أيضاً خدماته للمناطق الريفية من خلال أكشاك الإنترنت.

٢٣- توفر شركة Intermediate Technology Consultants Ltd. الدعم في مجال الابتكار التكنولوجي للمشاريع الأفريقية الصغرى حيثما كانت هناك مصلحة عامة (تحسين البيئة) أو عجز في السوق (سوق ضعيفة). وتساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق التمويل المشترك وعقود البحث والحوار بين القطاعين العام

والخاص. وكأمثلة عن الابتكار التكنولوجي، هناك المصابيح الشمسية والري على نطاق صغير. ومن خلال تعزيز استخدام الأموال المتوفرة محلياً، تعمل شركة ITC كوسيط وتخفف من متوسط سعر المعدات وتشجع على نقل المعرفة وتقلل من المعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٤- توفر الشركة الأوغندية DFCU Leasing Co. Ltd. للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الإجارة لشراء المعدات. وتشمل عقود الإجارة كل القطاعات والأصناف لمدة تتراوح بين عامين وخمسة أعوام. وتعتمد شركة DFCU إجراءات تعاقدية مبسطة وتكون عقودها المتعلقة بالإجارة مبنية على نحو يناسب الإيرادات النقدية للمستأجر المالي. ويشكل التأجير المالي أداة تمويل ذاتي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم طالما بقيت المعدات منتجة. وتساعد شركة DFCU عملائها ليس فقط بتوفير الخدمات التجارية والاستشارية فحسب، وإنما كذلك باستغلال الصلات في سلاسل الإمداد مع المشاريع الكبرى التي توفر من خلالها هذه المشاريع التوقعات التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنقل لها المهارات بوصفها "أخوة كبار".

٢٥- وبالرغم من هذه الآليات المبتكرة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا تزال المصارف عموماً تترع إلى النفور من توفير القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما تبينه الإحصاءات. ولإقناع المصرفيين بالمشاركة في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ينبغي أن يبين لها أنه يمكنها أن تكسب أرباحاً من تعاملها مع قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويعتمد مثل هذا الإنجاز على تقنيات أفضل في مجال إدارة المخاطر وآليات أكثر فعالية لتقديم الخدمات، كتلك التي تستخدمها "مؤسسة هونغ كونغ لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" (SMEloan) و"كوسبانك" (Koçbank).

٢٦- من منظور الخبراء، تتضمن التدابير السياسية المستقبلية اللازمة لتشجيع إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: (أ) إزالة الحدود العليا لمعدلات الفائدة؛ (ب) حوافز ضريبية (معدلات ضريبة منخفضة على دخل المصارف من معاملاتها مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم)؛ (ج) نظام قانون يسمح للمؤسسات المالية بالحصول على الكفالات وإنفاذها؛ و(د) برامج ضمان جزئي للقروض، حيث تتقاسم الحكومة والمصارف الخطر الذي ينطوي عليه إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣- رأس المال السهمي والمجازف

٢٧- ناقش الخبراء دور تمويل رأس المال السهمي، وخاصة رأس المال المجازف، في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة على التكنولوجيا. ولقد لعب رأس المال المجازف دوراً هاماً في تمويل المشاريع الناشئة القائمة على التكنولوجيا العالية في بعض البلدان، إلا أن شروط إنشاء صناعة رأس المال المجازف الناجحة كانت

صارمة جداً. ومع ذلك، هناك أمثلة من البلدان النامية حيث أُحرز تقدم هام في تطوير رأس المال المجازف كمصدر من مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٨- عرض أحد الخبراء دور رأس المال السهمي في تمويل التكنولوجيا. وتتمثل المراحل الثلاث لتمويل رأس المال السهمي في التمويل المبدئي والأولي والتمويل الإنمائي والتمويل التوسعي. ولقد توفر أيضاً تمويل المشاريع لمراحل لاحقة تقتضي مبالغ تعد بآلاف الملايين من الدولارات. والأصعب هو تمويل رأس المال السهمي خلال المراحل المتوسطة. وكان هذا يُعرف بـ "الهاوية المالية". فقليلة تلك الشركات التي تكون قادرة في هذه المرحلة على أن توفر رأس المال المجازف أو أن تنمو بالاعتماد على أموالها الذاتية. فهناك حاجة إلى أموال من الحكومة وإلى حوافز من القطاعين العام والخاص لدعم تلك الشركات.

٢٩- وشكلت اشتراطات استثمار رأس المال السهمي في هذه الشركات فرص استثمار جيدة وإدارة سليمة وخطة وإمكانات للنمو المرتفع وعائدات استثمار ممكنة وقدرة واقعية على توفير السيولة وإطاراً قانونياً وتنظيماً داعماً ومديرين متدربين وذوي خبرة في مجال الاستثمار ومستثمرين يحكمون الموازنة بين الخطر والعائد في رسم أهدافهم.

٣٠- تتضمن الهياكل الأساسية الحاسمة لاستثمار رأس المال المجازف شفافية المعلومات وموثوقيتها، ونظماً قانونياً وتنظيماً داعماً ومديرين متدربين في مجال الاستثمار ودعماً مالياً من الحكومة. أما المشاكل الخاصة التي تعترض مستثمري رأس المال المجازف في البلدان الناشئة، فإنها تتمثل في الأخطار المتصلة بكل ما هو غير مألوف ومسائل الشفافية والشكوك المتعلقة بالإطار القانوني والتنظيمي وأسعار الصرف المتقلبة ونقص قابلية التحويل وصعوبة الخروج من الاستثمارات ومشاكل اللغة والتكاليف والمسافة التي تنطوي عليها عملية الرصد.

٣١- وساهم برنامج شركة الاستثمار في المشاريع التجارية الصغرى Small Business Investment Company (SBIC) في تحقيق نمو هائل في رأس المال المجازف في الولايات المتحدة. فعلى امتداد ٤٠ سنة، وقع استثمار ٣٠,٥ بليون دولار في ٩٠ ٠٠٠ شركة. ولقد اكتسب البرنامج أهمية خاصة في توفير فرص لمديرين جدد في مجال إدارة رأس المال المجازف. ولقد ساهمت الشركة في نصف إجمالي الاستثمارات التي قامت بها شركات رأس المال المجازف عام ٢٠٠١ (٣ ٩٠٠ عملية استثمار بمبلغ إجمالي يُقدر بـ ٤,٧ بليون دولار). كما شهدت أستراليا وإسرائيل تنفيذ برامج ناجحة ممولة من الحكومة.

٣٢- وكوسيلة لتجاوز الفجوة في المعلومات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب رأس المال المجازف، يمكن استعمال خدمات التعريف بالأعمال التي تعمل كوسيط بين المستثمرين وأصحاب المشاريع، مما سمح بإعادة تنظيم سوق رأس المال المجازف مع فوائد للمستثمرين ولأصحاب المشاريع. ويمكن لهذه الخدمات أن تخفض

من التكاليف المرتفعة للمعاملات التي كان يتحملها المستثمرون أساساً لأن عملية تحديد مدى مخاطر تلك المعاملات قبل الاستثمار مكلفة جداً.

٣٣- وكان هناك نقص في الآليات المنظمة التي تجمع المستثمرين غير الرسميين بأصحاب المشاريع في جنوب أفريقيا. وذلك لأن الاقتصاد كانت تهيمن عليه المشاريع الكبرى ولأن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كان ينظر إليه على أنه متخلف. ولقد أوضحت بعض الدراسات أن خدمات التعريف بالأعمال يمكن أن تخفض من تكاليف المعاملات بالنسبة إلى المستثمرين لو ساعدت أصحاب المشاريع في إعداد مخططات أعمال جيدة، وأن تنقص من تكاليف المساومة بالنسبة إلى المستثمرين وأصحاب المشاريع من خلال معالجة التحيزات المعرفية وتطوير المهارات التجارية. ولقد بينت المعلومات المستقاة أن المستثمرين كانوا يترقبون أن تتطور سوق ثانوية لتحويل ديون بعض الشركات غير المسجلة بالبورصة إلى حصص سهمية من خلال خدمات التعريف بالأعمال.

٣٤- صُنفت الهند في المرتبة الثالثة ضمن أكثر أسواق رأس المال المجازف نشاطاً في آسيا. ولقد مرت صناعة رأس المال المجازف في الهند عبر ثلاث مراحل. خلال المرحلة الأولى (١٩٨٥-١٩٩٥)، أنشأت مؤسسات التمويل الإنمائي رؤوس أموال مجازفة وجرى إصدار مبادئ توجيهية كما تم الحصول على دعم من الوكالات المتعددة الأطراف. وخلال المرحلة الثانية (١٩٩٥-١٩٩٩)، وقع إقرار حوافز ضريبية إضافية وارتفع عدد المستثمرين الأجانب. كما سُجل نجاح أولي في صناعة البرامج الحاسوبية وأنشئت لجنة خبراء عام ١٩٩٩ ووقع إدخال تغييرات تنظيمية وحوافز إضافية، كالتسهيلات الضريبية.

٣٥- اجتازت صناعة رأس المال المجازف في الهند مرحلة التعلم. وبلغت الأموال المستثمرة في إطار رؤوس الأموال المجازفة ٩٠٨ مليون دولار في ١٠١ شركة عام ٢٠٠١. وازداد وعي أصحاب المشاريع والوسطاء والحكومة بالمسائل المتصلة بالموضوع. كما ازدادت الصلات مع مختبرات البحث والتطوير. وأصبحت البيئة ملائمة أكثر لاستحداث المشاريع الناشئة الجديدة وارتفع عدد المهنيين الجيدين الذين أصبحوا يبادرون بإنشاء المشاريع. وزادت الروابط عبر الحدود وبرزت عمليات التملك والدمج كخيارات للانسحاب.

٣٦- ومع ذلك، كان هناك عدد من المعوقات، كتفضيل الاستثمارات الضخمة والاستثمار في مرحلة لاحقة ونقص فرص الانسحاب، خاصة بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ونقص المديرين الماهرين في مجال إدارة الأموال وغياب الأموال الواردة من المصارف ومن شركات التأمين ومن صناديق معاشات التقاعد والمصادر الخاصة.

٣٧- ولاحظ الخبير أنه لا تزال هناك حاجة إلى قدر كبير من الدعم بسبب الضعف في التنظيم والتطبيق والمعلومات والنظم المالية. وإن القاعدة الصغيرة لرأس المال السهمي تسببت في مشاكل هيكلية وفي مستوى

الانسحاب. كما كانت هناك رغبة عن التخلي عن رأس المال السهمي وعديدة تلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي واجهت نقصاً في السيولة نتيجة الآفاق القصيرة الأجل. فنجاح المؤسسات الاقتصادية تطلب أفقاً زمنياً من خمس إلى سبع سنوات على الأقل للتمكن من الخروج بنجاح.

٣٨- وخلص الخبراء إلى أن العناصر التالية حاسمة لإنشاء صناعة رأس مال مجازف ناجحة في بلدان أخرى: ينبغي أن تضع الحكومة إطاراً سياسياً واضحاً؛ فعليها أن تختار بين النهج القائم على التدخل أو عدم التدخل. كما ينبغي وضع إطار تنظيمي يتضمن مبادئ توجيهية وهيئة تنظيمية. كما ينبغي أن تعالج مسائل كالحوافز الضريبية ومسالك الخروج. وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع المستثمرين الأجانب. ويتعين أن تُمنح حوافز ضريبية للأشخاص الطبيعيين والكيانات الاعتبارية وشركات التأمين وما شابه ذلك للقيام باستثمارات في صناديق رأس المال المجازف. وعلى المصارف أن توفر رأس المال المتداول كما يجب تقوية التفاعلات مع أنشطة البحث والتطوير.

٣٩- وبما أن أغلبية البلدان النامية لم تتوفر فيها أسواق لرأس المال، فإن مصدر التمويل هذا لم يشكل في العادة خياراً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. إلا أن عدداً من البلدان المتقدمة أنشأت أسواقاً مالية خاصة إما للمشاريع القائمة على التكنولوجيا أو للمشاريع الصغيرة. فالبورصة الألمانية Deutsche Börse، على سبيل المثال، كانت لها أسواق مالية للمشاريع الناشئة وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ف "السوق الجديدة" (Neuer Markt) كانت موجهة أساساً للشركات القائمة على التكنولوجيا العالية وذات النمو المرتفع في حين أن "سماكس" (SMAX) كانت موجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة عامة. وتتمثل التحديات الرئيسية التي واجهتها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي كانت تدرس إمكانية الإدراج في البورصة في التكاليف المرتفعة للإبلاغ الدوري وجلب اهتمام المستثمرين المؤسسيين والإبقاء على اهتمام/ثقة المستثمرين. وبالرغم من أن معايير إدراج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بورصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أقل صرامة من شروط الإدراج في بورصة منتظمة، فإن تكاليف الاشتراطات الإضافية والأتعاب التي تقتضيها العملية هامة.

٤٠- وفي النقاشات التي تلت العروض، وقع التشديد على أثر برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي التي تضيق من مجال تصرف الحكومات في وضع سياسة وطنية لدعم رؤوس الأموال المجازفة. وإضافة إلى ذلك، أشار أحد المشاركين إلى الصعوبات التي يسببها تخفيض قيمة العملية للبلدان النامية التي ترغب في جلب الاستثمار الأجنبي. كما أن هناك حاجة إلى تطوير مجموعة أدوات أو دليل يمكن للبلدان النامية استخدامها عند تطويرها لعملية تكوين رأس المال المجازف. وينبغي أن تُشكل مجموعة الأدوات حسب الظروف الوطنية لمختلف البلدان.

٤ - تدخل الحكومة

٤١ - أدت الصرامة المؤسسية في عديد البلدان المتقدمة والنامية إلى عجز الأسواق. وبالخصوص، إن المخاطر التي يطرحها تطوير التكنولوجيات الجديدة ونشرها مع ما يتضمنه ذلك من شكوك كبيرة ومراحل إعداد طويلة، تقتضي رأس مال طويل المدى لا يرغب الممولون في توفيره. وفي مثل هذه الحالة، تصبح دواعي تدخل الحكومة قوية جداً.

٤٢ - وتوفر الحكومة الماليزية دعماً مالياً وغير مالي لتمويل تكنولوجيا المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فهي تعتبر أن هذه الحوافز حاسمة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإعدادها لتكون مؤهلة تكنولوجياً وقادرة على المنافسة عالمياً. وتتألف المساعدة المالية من إعانات وتمويل تقليدي (قروض) وأموال مجازفة. وتُمنح الضريبية في شكل تخفيضات ضريبية متنوعة. أما المساعدة غير المالية، فتتمثل في الهياكل الأساسية المادية. وتُمنح الإعانات بغية الاستغلال التجاري لأنشطة البحث والتطوير ولاكتساب التكنولوجيات الجديدة، كتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك المعاملات التجارية الإلكترونية. وتوفر الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تمويل رأس المال السهمي لبدء التشغيل والإنشاء والمرحلة الأولية في مجالات التكنولوجيا الحيوية/علوم الحياة والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات وأشباه الموصلات وإنشاء الشبكات/الاتصالات السلكية واللاسلكية والمنتجات الطبية. وتشمل الحوافز الضريبية تخفيضات ضريبية لأنشطة البحث والتطوير وللمشاريع القائمة على التكنولوجيا العالية. أما بالنسبة للهياكل الأساسية المادية، فإن الحكومة توفر مجمعات تكنولوجية ومراكز احتضان ومواقع صناعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٣ - وتتمثل مهمة "مشروع آيرلندا" (Enterprise Ireland's) في تسريع التنمية الوطنية والإقليمية في آيرلندا عن طريق العمل مع الشركات الآيرلندية بحيث تتمكن من تحقيق نموها ومن المنافسة في الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد، تركز سياساتها على تقديم التكنولوجيات الجديدة وتشجيع المؤسسات الاقتصادية الجديدة والأفكار المتعلقة بالبحث في مجال الاستغلال التجاري. وتعد شبكة عملائها ٣ ٥٠٠ مؤسسة اقتصادية. وهي توفر لها الإعانات والقروض ووسائل توفير رأس المال المجازف وشبكات المعرفة وخدمات الاستشارة في المجال التكنولوجي. ويمثل مستوى الاستثمار للعامل الواحد مؤشراً تقريبياً عن مستوى التكنولوجيا، حيث إن الشركات الآيرلندية الملكية متخلفة كثيراً عن الشركات التي يملكها أجانب في آيرلندا، وبالخصوص في فئة إلى الشركات المتوسطة الحجم (التي بها أكثر من ٥٠ عاملاً). ولا تكتفي سياسة الحكومة بتشجيع الاستثمار الأجنبي فحسب، وإنما تشجع كذلك التطور الموازي للصناعات المحلية، بما في ذلك برامج محددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولقد عُيّنت مؤسسة "مشروع آيرلندا" بالخصوص بتطوير رأس المال المجازف. فهناك ١٥ صندوقاً عاماً بالكامل لها أكثر من ٢١٢ استثماراً في ١٢٣ شركة. وتعني الاستثمارات في معظمها شركات ناشئة أو في مرحلة التشغيل الأولي و ٦٠

في المائة من الاستثمارات في مشاريع برامج حاسوبية. وتشير دراسة حديثة إلى أن ٩٥ في المائة من المؤسسات الاقتصادية المنتفعة بمساعدة من صندوق رأس المال المجازف ما كان بإمكانها أن توجد لولا الصندوق. وأعرب ممثل مؤسسة "مشروع آيرلندا" عن قلقه لأن برامج التطوير الأمثل لتجسيد التكنولوجيا في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم شددت كثيراً على اكتساب المعرفة ونشرها، وقال إنها عكست الفوائد الحقيقية التي تجنيها المجتمعات من تسريع اكتساب التكنولوجيا. وهذا يمثل، للأسف، عملية مكلفة، من شأنها أن تزيد في الإضرار بالبلدان النامية، إن لم يقع إدخال برامج محددة من طرف المجتمع الدولي لمساعدتها في تلك العملية.

٤٤ - تعمل الأمانة الفرنسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على استحداث نظام للتوسط المعلوماتي بغية تحسين المعلومات التي توفرها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للممولين. ويقتضي ذلك ثقافة معلومات مشتركة ومشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تتوفر لها معلومات أكثر وتدريباً أفضل وقدرة أكبر على تقديم المعلومات للممولين. ولتطوير شفافية المشاريع التجارية الصغرى، ومن ثم تحسين موقعها وفرص بقائها، ينبغي استحداث نظام تقييم جديد، فالنظام التقليدي لتحليل مخاطر العجز عن الوفاء لدى المؤسسة الاقتصادية سوف يُكَمَّل بتقييم لقدرةاتها على البقاء في المستقبل. وإن نظام التقييم هذا سوف يفيد الدائنين والمستثمرين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نفسها.

٤٥ - أنشئ بنك (BF) Bürges Förderungsbank النمساوي عام ١٩٥٤ لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بواسطة الإعانات والضمانات. وينظر البنك في ٦.٠٠٠ طلب تقريباً كل سنة وأصدر ١.٢٠٠ ضماناً جديداً عام ٢٠٠١. تعتمد معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في النمسا على القروض بنسبة ٩٠ في المائة من احتياجاتها من أموال وبنسبة ١٠ في المائة من احتياجاتها من رأس المال السهمي. ولما كانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج إلى رأس المال السهمي خلال كامل دورة حياتها، أحدث البنك (BF) ضمانات خاصة برأس المال السهمي سعياً منه إلى تحقيق توازن أفضل. يقوم البنك بالمعالجة الأولية لضمانات القروض ويقع تقاسم الخطر بين البنوك وبنك BF، ذلك أن الضمان من صنف الضمانات الجزئية (٨٠ في المائة). وهذا يمكن البنوك من أن تفرض على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم معدل فائدة منخفضاً بالمقارنة مع المعدلات العادية. وتقدر نسبة العجز عن الوفاء الحالية بـ ١,٢ في المائة. وتدفع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم رسوماً لقاء الضمان، وهي تختلف حسب الخطر والأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

٤٦ - وتنتفع الصناعات الصغيرة في الهند من تحديد سياسات البلد. ويتضمن برنامج التحديث الوطني صندوقاً لتطوير وتحديث التكنولوجيا ومبادلات في مجال التكنولوجيا ودعم أنشطة البحث والتطوير وصلات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم واختبار المعايير وحماية البراءات. ويوفر دعماً مالياً بنسبة ١٢ في المائة بالنسبة إلى الاستثمار في التكنولوجيا وإعانة غير قابلة للتجديد للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة التي تحصل على

شهادة ISO 9000 وإعانة مالية غير قابلة للتجديد للاتحادات الصناعية التي تشغل مختبرات تجارب. ويعني ذلك إنشاء مراكز احتضان في الصناعات الصاعدة. وعن قابلية تكرار التجارب الهندية في بلدان نامية أخرى، أكد الخبير الهندي أنه ينبغي للحكومة والمصرف المركزي رسم الأهداف الوطنية لتمويل تكنولوجيا المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي أن تشجع سياسة المصرف المركزي المصارف على خدمة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أنه من الضروري إنشاء صناديق خاصة وتشجيع رأس المال المجازف الوافد من الخارج وإحداث برامج تعاونية لضمان الائتمانات.

٥- توافق التدابير الحكومية مع الالتزامات الدولية

٤٧- عند تقديمه لهذا الموضوع، استرعى سفير الهند لدى منظمة التجارة العالمية الانتباه إلى أهمية التكنولوجيا بالنسبة للبلدان النامية، ولاحظ أن التمويل ضروري بغية دعم إدخالها. كما لاحظ أيضاً أن تجارة السلع والخدمات أصبحت تخضع لعملية تحديث وعولمة بواسطة التكنولوجيا، وبالأخص تكنولوجيا المعلومات. وبالتالي، أصبحت قدرة البلدان النامية على التجارة مرتبطة بصفة مباشرة بقدرتها على اكتساب التكنولوجيا والتحكم فيها. وإن هذه القدرة ترتبط بحل مسألة حقوق الملكية الفكرية وحصول المشاريع على التمويل.

٤٨- وتناول أحد الخبراء آفاق البلدان النامية ومشاكلها بشأن نقل التكنولوجيا. وتحدث عن الدور المحدود الذي تلعبه البلدان النامية في التحالفات التكنولوجية وأوحى بأن الاحتياجات التكنولوجية تختلف حسب مستوى التنمية. وبالتالي ينبغي أن يقع نقل التكنولوجيا حسب الطلب الوطني أو الحاجة الوطنية. وحسب رأيه، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي شكل قناة لنقل التكنولوجيا، كان موضوع بعض التقييدات. ولاحظ أن الأحكام المضمنة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (بما فيها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والاتفاق بشأن القيود الفنية أمام التجارة والاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية) التي تحدثت عن نقل التكنولوجيا، هي مجرد بنود "أفضل المصالح" التي تعذر إلى الآن ترجمتها إلى تطبيقات ملموسة. ومن بين مهام الفريق العامل المعني بالتجارة ونقل التكنولوجيا، هناك تقييم الاحتياجات وتحديد المشاكل والمعوقات ودراسة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتلك المعوقات وتقييم مدى تنفيذ البلدان النامية لأحكام منظمة التجارة العالمية ودراسة شكل الأدوات المالية التي يمكن للبلدان المتقدمة أن تستخدمها على أراضيها والتي من شأنها أن تشجع نقل التكنولوجيا. وأوصى بتيسير دعم إعانات التصدير لأقل البلدان نمواً، وإعادة تصنيف إعانات دعم التكنولوجيا على أنها "غير مطبقة" وفحص كيفية استعمال المعايير الدولية وكذلك الخيارات الممكنة للتخفيض من تكاليف الترخيص لأقل البلدان نمواً، وذلك على أساس قدرتها على الدفع.

٤٩ - وأشار أحد ممثلي منظمة التجارة العالمية إلى أنه لا توجد قواعد محددة لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتمويل التكنولوجيا. وقدم بإيجاز بعض المبادئ الرئيسية لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن إعانات الدعم والإجراءات التعويضية. واستخدمت أربعة معايير لتحديد وجود إعانة دعم لتوفير مساهمة مالية. وللاستجابة لهذه المعايير، ينبغي أن تكون المساهمة، في جملة أمور، مساهمة من هيئة حكومية (أو عامة)؛ ويجب أن توفر فائدة كما ينبغي أن تكون محددة (أي "لمشاريع معينة"، "صناعات معينة"، "جهات معينة"). ووضعت المادتان ٨ و ٩ من الاتفاق بشأن الدعم والاتفاقات التعويضية آلية "إشارات مرور ضوئية"، حيث يقابل "الضوء الأحمر" الدعم المحظور (الاستعاضة عن الصادرات أو الواردات أو الشروط على المحتوى المحلي). ويشير "الضوء الأصفر" إلى أن إعانات الدعم قابلة للتطبيق (مع احتمال أن تخضع لإجراءات فض النزاعات لمنظمة التجارة العالمية)، في حين أن إعانات الدعم المشار إليها بالضوء الأخضر غير قابلة للتطبيق. ولقد لوحظ أن القسم المتعلق بتدابير إعانات الدعم غير المطبقة في الاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية قد زال. ولقد جاء ذلك نتيجة قرار اتخذته البلدان النامية لأنها كانت تعتبر أن البلدان المتقدمة قد تستخدمها كـ "ملجأ آمن". وأشار إلى أنه وقع تقديم مقترحات بإعادة إدخال هذا الصنف خلال المفاوضات الجارية. وإن أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي أتاحت مهلة إضافية أو زيادة الفعالية للبلدان النامية استناداً إلى وضعها شكلت ما كان يُعرف بالمعاملة الخاصة أو التفاضلية. ولقد تجلّى ذلك في الاتفاق بشأن إعانات الدعم والإجراءات التعويضية من خلال التمديد في آخر موعد للتطبيق بالنسبة لمعظم أقل البلدان نمواً إلى غاية غرة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. أما أقل البلدان نمواً التي يقل دخلها عن مستوى محدد، فهي معفاة من تطبيق الاتفاق بشأن إعانات الدعم والإجراءات التعويضية لمدة زمنية غير محددة. وبالنسبة إلى بلدان نامية أخرى، فهي مطالبة بأن تكون قد طبقت جميع أحكام الاتفاق بشأن إعانات الدعم والإجراءات التعويضية بحلول غرة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٥٠ - وتناولت ممثلة أخرى لمنظمة التجارة العالمية موضوع النظرية الاقتصادية النموذجية بخصوص إعانات الدعم. فالنظرية الاقتصادية تعتبر، بصفة عامة، أن إعانات الدعم عملية سلبية، ولكنها لاحظت أن بعض الظروف قد تقتضي اللجوء إليها، خاصة عند وجود عيوب في السوق بسبب آثار خارجية. وعرضت بالتفصيل بعض الآثار الجانبية لدعم التصدير، ومن ذلك تشوهات السوق وخسائر الرعاية للمنتجين والمستهلكين المحليين، وكذلك استحداث ضريبة فعلية على قطاعات أخرى غير المدعومة بالإعانات.

٥١ - واحظ أحد الخبراء أن الامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية يشكل جانباً هاماً من إطار سياسة تجارية وطنية متماسكة. ومع ذلك، استفادت البلدان النامية من بعض الإعفاءات من القواعد المنصوص عليها بشأن الزراعة. فالمادة ٦-٢ على سبيل المثال، تسمح بإجراءات دعم محلية للمنتجين الزراعيين المنخفضي الدخل أو الحدودي الموارد. وتسمح المادة ٦-٤ للبلدان النامية بأن تستعمل إجراءات دعم محلية للمنتجات التي تدرج ضمن الحد الأدنى المحدد بـ ١٠ في المائة من قيمة الإنتاج السنوي من المنتج المعني. ونص المرفق ٢ من الاتفاق على برامج

"الصندوق الأخضر" من أجل التنمية التي كانت، بحكم طبيعتها، غير قابلة للتطبيق، مثل برامج خدمات الحكومة والبرامج الإقليمية. ولاحظ أن البلدان النامية يمكنها أيضاً أن تضع تدابير دعم لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستجابة لاشتراطات اتفاقيات أخرى لمنظمة التجارة العالمية، مثل الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، والاتفاق بشأن القيود الفنية أمام التجارة.

٥٢- وأشار مدير معهد التجارة العالمية إلى التناقض المتأصل في الفقرة ٢٨ من إعلان الدوحة، الذي نادى بـ "الحفاظ على الأفكار الأساسية" المضمنة في الاتفاق بشأن إعانات الدعم والإجراءات التعويضية، مع "الأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً المشاركة". ولاحظ أنه بإزالة بند تدابير إعانات الدعم غير المطبقة (بسبب زوال المادتين ٨ و ٩ من الاتفاق بشأن إعانات الدعم والإجراءات التعويضية)، فإن البلدان الأعضاء التي وفرت الدعم للتكنولوجيا والبحث والتطوير كانت عرضة للشكاوى في حالة حدوث آثار تشوه تجاري. ولقد خلق ذلك بيئة تفتقر إلى الضمان القانوني، بما أن الحكومات قد تتعرض لمضايقات إجرائية، قد يكون لها أثر ضار على المساعدة العامة. وأشار إلى أن دواعي إزالة المادتين ٨ و ٩ من الاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية تعزى جزئياً إلى البلدان النامية التي كانت تخشى أن تستخدم الدول الصناعية تلك الأحكام كـ "مرفأ آمن" لمواصلة ممارساتها التعويضية. وأشار إلى أن التقدم في سبيل تمويل التكنولوجيا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، حسب قواعد منظمة التجارة العالمية، يرتبط بضمان النص على دعم تلك المشاريع في نصوص المفاوضات القادمة. فيمكن إدراج أحكام في تلك النصوص التي تتعلق بالنساء صاحبات المشاريع والتكنولوجيا الحيوية والتنمية المستدامة. فإدراجها قد يمثل وسيلة لـ "التطبيق المحلي" ويضفي بالتالي المزيد من الطابع الإنساني على هذا الصك القانوني العالمي. ومن بين المجالات الأخرى التي تحتاج إلى النقاش، هناك طرائق الإنتاج والتجهيز في البلدان النامية، والتي كانت موضع نزاعات (مثل قضية الجمبري/السلحفاة). وفيما يتعلق بطرائق الإنتاج والمعالجة، تحتاج البلدان النامية إلى مجال تصرف أوسع.

٥٣- وأشار أحد الخبراء إلى ضرورة المزيد من المرونة في قواعد منظمة التجارة العالمية ونظمها، وبالأخص إذا ما كانت تنطبق على البلدان النامية، حتى لا تعوق السياسات الوطنية التي تهدف إلى إدماج أكبر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد العالمي. وبما أن هذه المشاريع أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على كثافة العنصر التكنولوجي، فإن نموها ورخائها يرتبطان بـ (أ) بتوفر هياكل أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية تعزيز الكفاءات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة، و(ب) الابتكار. وقال إن البلدان المتقدمة تمتلك الموارد لتطوير النمو الاقتصادي والابتكار عن طريق أنظمة ابتكار وطنية مموله بالأموال العامة ومدعومة من الدولة، والتي لا تزال خارجة إلى حد بعيد عن نطاق قواعد منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة إلى البلدان النامية، ينبغي عليها، من جانبها، أن تسعى إلى تحقيق توازن أفضل بين الحقوق والالتزامات في المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية

من ذلك الذي وقع إحرازه خلال جولة أوروغواي. واقترح أن تعالج البلدان النامية مسائل معينة في الجولة الجارية من المفاوضات التجارية، وبالتحديد:

- مراجعة قواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، على نحو يقلل من القيود التي تواجهها البلدان النامية في الوصول إلى التكنولوجيا والدراية؛
- دراسة أنظمة الابتكار الوطنية الممولة من الحكومة والتي تحصل على دعم مكثف؛
- التفاوض بشأن قواعد لمنظمة التجارة العالمية من شأنها أن تساعد البلدان النامية على دعم أنظمة الابتكار الوطنية وتنفيذها؛
- الإنترنت كأداة لتطوير التجارة وتنميتها.

٥٤- ولاحظ الخبير أن العديد من البلدان النامية اعتمدت برامج خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، كانت متفاوتة من حيث درجة نجاحها. إلا أنه يمكن إنجاز أكثر من ذلك بكثير بفضل برامج تمويل ابتكارية. فيجب على البلدان النامية أن تضمن أن قواعد منظمة التجارة العالمية لم تقيد بشكل أكبر حريتها فيما يتعلق بالسياسات والتدابير التي تضعها الحكومات في سبيل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الفصل الثاني المسائل التنظيمية

ألف - عقد اجتماع الخبراء

٥٥ - عقد اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية: تمويل التكنولوجيا في قصر الأمم، بجنيف، من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٦ - انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، العضوين التاليين للعمل في مكتبه:

الرئيس: السيد جيلهارم دي أغويار بترىوتا (البرازيل)

نائب الرئيس والمقرر: السيد فينان أو ميرشيرتاغ (آيرلندا)

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٧ - أقر اجتماع الخبراء في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.16/1. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية: تمويل التكنولوجيا
- ٤ - اعتماد تقرير الاجتماع.

دال - الوثائق

٥٨ - كان معروضاً على اجتماع الخبراء، للنظر في البند الموضوعي من جدول الأعمال، مذكرة من أمانة الأونكتاد بعنوان "تمويل التكنولوجيا لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" (TD/B/COM.3/EM.16/2).

هاء - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٩ - أذن اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية، للمقرر بأن يُعد التقرير الختامي للاجتماع، تحت سلطة الرئيس.

المرفق

الحضور*

١ - حضر الدورة خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

أنغولا	ليتوانيا
الأرجنتين	مدغشقر
أذربيجان	ملاوي
بنن	مالي
بيلاروس	موريشيوس
بوتان	المكسيك
البرازيل	المغرب
بروني دار السلام	نيبال
بور كينا فاسو	نيكاراغوا
كولومبيا	النيجر
الكونغو	نيجيريا
كوبا	النرويج
جمهورية الكونغو الديمقراطية	عُمان
جيبوتي	باكستان
الجمهورية الدومينيكية	بنما
إكوادور	بيرو
مصر	الفلبين
السلفادور	قطر
غينيا الاستوائية	المملكة العربية السعودية
إثيوبيا	الجمهورية العربية السورية
فرنسا	سري لانكا
جورجيا	سويسرا
ألمانيا	تايلند
هنغاريا	توغو
الهند	تركيا
إندونيسيا	أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فنزويلا
آيرلندا	فييت نام
إيطاليا	يوغوسلافيا
لاتفيا	زمبابوي
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.3/EM.16/INF.1.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
جامعة الدول العربية

٣- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة العمل الدولية
مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت الوكالات التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الاجتماع:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا
مفوضية حقوق الإنسان

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

الفئة الخاصة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد الدولي للجامعات
مركز الجنوب

٦- وحضرت الاجتماع المؤسسة التالية:

الرابطة العالمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٧- وحضر الاجتماع المحاضرون التالية أسماؤهم:

السيدة بريجيتا بيلدشتاين، خبيرة استشارية أولى، Bürges Small Business Guarantee Bank، النمسا
السيد أديم بروش، البورصة الألمانية، (Deutsche Borse AG) شركة مساهمة، ألمانيا

السيد ك. م. شاندراسيخار، سفير الهند لدى منظمة التجارة العالمية
الأستاذ توماس كوتي، مدير، معهد التجارة العالمية، سويسرا
السيد فيكتور دو برادو، مستشار، شعبة القواعد، منظمة التجارة العالمية
الأستاذ رفيق الدوساني، جامعة ستانفورد/جامعة كاليفورنيا، اجتماع المائدة المستديرة للاقتصاد الدولي،
بركلي، الولايات المتحدة
السيد راي هولاند، مدير إدارة، شركة Intermediate Technology Consultants المحدودة (المملكة
المتحدة)
السيد إبراهيم كانبورأغلو، نائب رئيس، Corporate Banking and Project Management, Kocbank
A.S.، تركيا
السيد جوما كيسام، مدير عام، شركة DFCU للإجارة، أوغندا
السيد فرانك لي، مدير أول، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الدكتور سايلاندر ناراي، رئيس، مركز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتمويل الإنمائي، الهند
السيد برنار بارانكيه، وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة، فرنسا
السيدة روبرتا بيرمارتيني، الموظفة المكلفة بالشؤون الاقتصادية، البحث في مجالات التنمية والاقتصاد،
منظمة التجارة العالمية
السيد ب. ه. رافيكومار، مدير عام أول، ICICI Bank، الهند
السيد مينغ و. سيو، رئيس، SMEIoan Hong Kong Ltd., هونغ كونغ، (الصين)
السيدة روزيتا ستينفيلدت، الجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا
السيد روبر ستيلمان، رئيس Milbridge Capital Management، الولايات المتحدة
السيد راجان سوديش راتنا، مدير مشترك، وزارة التجارة والصناعة، الهند
السيد غريغ يونغ، وزارة الزراعة، الولايات المتحدة
السيد مد. نور يوسف، مدير عام المجموعة، بنك الصناعة والتكنولوجيا، ماليزيا

— — — — —